

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 57 @ قَدْ قَيِّدَ الْوَكَّالَةَ بِبَيِّنَاتِ التَّمَنِّهِ الَّذِي يَرْتَضِيهِ .
ثُمَّ نَظَرْنَا لِمَالِهِ . هَذَا وَإِنْ الْأَمْثَلَةَ السَّتِي مَرَّتْ مَعَنَا هُنَا
كُلُّهَا أَمْثَلَةَ عَلَيَّ التَّقْيِيدِ بِالنَّصِّ وَفِيمَا يَلِي بَعْضُ
الْأَمْثَلَةَ عَلَيَّ التَّقْيِيدِ بِالدَّلَالَةِ وَهِيَ : إِذَا وَكَّلَ مُكَارٍ شَخْصًا
آخَرَ لِيَشْتَرِيَ لَهُ فَرَسًا بَدُونِ أَنْ يُعَيِّنَ لَهُ وَصْفًا ،
فَالْوَكَّالَةُ هُنَا مُقَيَّدَةٌ بِحَالِ الْمُوَكَّلِ وَعَمَلِهِ فَلَا يَسْ
لِلْمُوَكَّلِ بَدْعِي الْإِطْلَاقِ فِي الْوَكَّالَةِ أَنْ يَشْتَرِيَ فَرَسًا
لِلْمُوَكَّلِ مِنْ جِيَادِ الْخَيْلِ بِمِائَتِي جُنَيْهٍ ، بَلْ إِنَّمَا لَهُ أَنْ
يَشْتَرِيَ الْفَرَسَ الَّذِي يَتَنَاسَبُ ثَمَنُهُ مَعَ حَالِ مُوَكَّلِهِ وَعَمَلِهِ
فَهُنَا وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ تَقْيِيدُ بِالنَّصِّ فَالتَّقْيِيدُ بِالدَّلَالَةِ
مَانِعٌ مِنْ أَنْ يَشْتَرِيَ الْوَكَّالَةُ فَرَسًا مِنْ جِيَادِ الْخَيْلِ لِذَلِكَ
الْمُوَكَّلِ الْمُكَارِي ، وَلَوْ اشْتَرَى الْوَكَّالَةُ عَلَيَّ الْفَرَسَ فَرَسًا
جَوَادًا لَا يُلْزَمُ بِهِ الْمُوَكَّلُ وَيَبْقَى لِلْمُوَكَّلِ . كَذَلِكَ
الْوَكَّالَةُ الْمُطْلَاقَةُ بِشِرَاءِ شَيْءٍ فَإِنَّهَا وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ بِهَا
قَيْدٌ لِلتَّمَنِّهِ فَالدَّلَالَةُ تُوجِبُ عَلَيَّ الْوَكَّالَةَ الشِّرَاءَ بِالْقِيَمَةِ
الْمُثْلِيَّةِ وَإِلَّا فَمَعَ الْغَيْبِ الْتَّيْسِيرِ وَلَا يَحِقُّ لِلْمُوَكَّلِ أَنْ
يَشْتَرِيَ ذَلِكَ الشَّيْءَ بِثَمَنِ يَكُونُ بِهِ غَيْبٌ فَاحِشٌ عَلَيَّ الْمُوَكَّلِ
الْمَادَّةُ (1482) ، كَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ شَخْصٌ آخَرَ قُرْبَ عِيدِ الْأَضْحَى
بِأَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ خَرُوفًا أَوْ فِي فَصْلِ الصَّيْفِ بِشِرَاءِ ثَلَاثِ أَوْ فِي
فَصْلِ الشِّتَاءِ بِشِرَاءِ فَحْمٍ وَلَمْ يُعَيِّنْ لَهُ مُدَّةَ الشِّرَاءِ
فَعَقْدُ الْوَكَّالَةِ وَإِنْ كَانَ بِالطَّاهِرِ لَا يَحْتَوِي عَلَيَّ قَيْدٍ لِعَدَمِ
وُجُودِ نَصِّ لِلتَّقْيِيدِ فِيهِ فَالتَّقْيِيدُ هُنَا مَوْجُودٌ دَلَالَةً فَعَلَيْهِ
لَا يَحِقُّ لِلْمُوَكَّلِ شِرَاءُ الْخَرُوفِ بَعْدَ مُرُورِ عِيدِ الْأَضْحَى ،
وَالتَّيْسِيرِ بَعْدَ دُخُولِ فَصْلِ الشِّتَاءِ ، وَالْفَحْمِ بَعْدَ انْقِضَاءِ
الشِّتَاءِ وَإِنْ فَعَلَ لَا يُلْزَمُ الْمُوَكَّلُ بِالشَّيْءِ الْمُشْتَرَى . ()
الْمَادَّةُ (65) الْوَصْفُ فِي الْحَاضِرِ لَغَوْ وَفِي الْغَائِبِ مُعْتَبَرٌ .
مَثَلًا : لَوْ أَرَادَ الْبَائِعُ بَيْعَ فَرَسٍ أَشْهَبَ حَاضِرٍ فِي الْمَجْلِسِ

وَقَالَ فِي إِجَابِهِ : بَعَثَ هَذَا الْفَرَسَ الْأَدْهَمَ وَأَشَارَ إِلَيْهِ ،
 وَقَبِلَ الْبَائِعُ صَحَّ الْبَيْعُ وَلَغَا وَصَفَ الْأَدْهَمَ ، أَمَّا لَوْ بَاعَ
 فَرَسًا غَائِبًا وَذَكَرَ أَزَّهَ أَشْهَبُ وَالْحَالُ أَزَّهَ أَدْهَمُ ، فَلَا
 يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ ، يَعْنِي : لَوْ عَرَّفَ شَخْصٌ شَيْئًا بِيَدَيَّانِ جِنْسِهِ
 وَوَصَفَهُ يُنْظَرُ فَإِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ حَاضِرًا وَكَانَ مُشَارًا إِلَيْهِ
 حِينَ الْوَصْفِ وَكَانَ الْمَوْصُوفُ وَالْمُسَمَّى مِنْ جِنْسِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ
 فَالْوَصْفُ لَغْوٌ وَلَا حُكْمَ لَهُ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ غَائِبًا
 عَنْ مَجْلِسِ الْوَصْفِ فَالْوَصْفُ مُعْتَبَرٌ ، يَجْرِي حُكْمُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ
 فِي النَّيْكَاحِ ، وَالْبَيْعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَفِي سَائِرِ الْعُقُودِ ، قَدْ
 ذُكِرَ فِي مَتْنِ هَذِهِ الْمَادَّةِ أَنَّ الْبَائِعَ (لَوْ بَاعَ فَرَسًا غَائِبًا
 وَذَكَرَ أَزَّهَ أَشْهَبُ وَالْحَالُ أَزَّهَ أَدْهَمُ لَا يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ)
 وَلَكِنَّ الْمَادَّةَ 310 تُصَرِّحُ بِأَنَّ الْبَيْعَ يَكُونُ مُنْعَقِدًا
 وَإِنْ زَمَّ يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي حَقُّ الْفَسْخِ بِخِيَارِ الْوَصْفِ ، وَقَدْ جَاءَ
 فِي الْأَشْبَاهِ (أَلَّا تَرَى أَنَّ مَنْ اشْتَرَى فَمًّا عَلَى أَزَّهَ يَأْقُوتُ
 فَإِذَا هُوَ زُجَّاجٌ لَا يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ ، أَمَّا لَوْ
 اشْتَرَاهُ عَلَى أَزَّهَ يَأْقُوتُ أَحْمَرٌ فَإِذَا هُوَ أَخْضَرٌ يَنْعَقِدُ
 الْعَقْدُ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ) فَيُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ كُلاَّهُ أَزَّهَ إِذَا كَانَ
 الْجِنْسُ مُتَّحِدًا فَاخْتِلَافُ الْوَصْفِ لَا يَكُونُ مَانِعًا مِنَ الْإِنْعِقَادِ ،
 هَذَا وَإِنَّ الْمَادَّةَ 107 قَدْ عَرَّضَتْ الْبَيْعَ غَيْرَ الْمُنْعَقِدِ
 بِالْبَيْعِ الْبَاطِلِ فَعَلَيْهِ يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَةِ (غَيْرِ مُنْعَقِدٍ) فِي
 هَذِهِ الْمَادَّةِ أَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ إِلَّا أَزَّهَ نَظَرًا لِكَوْنِ
 الْعِبَارَةِ هَذِهِ مُخَالَفَةً لِلنَّظَرِ فَيَجِبُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهَا أَنَّ
 الْبَيْعَ